60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/906
١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى الوكالة بشأن سياساتها وممارساتها النووية

١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا فيما يتعلق بسياساتها وممارساتها النووية.

٢- وكما هو مطلوب، يُعمَّم طيه نص الرسالة لعلم جميع الدول الأعضاء.

السفارة والبعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا

المرجع:
تُرسَل الاستفسارات إلى:

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويشرفها أن تنقل هذه الرسالة بشأن السياسات والممارسات التي تتّبعها ناميبيا في المجال النووي.

وتلتزم جمهورية ناميبيا بالاتفاقات الدولية الرئيسية لمنع الانتشار النووي في هذا المجال- وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ومعاهدة بليندابا التي تمثل إعلان أفريقيا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي ستشكل خطوة هامة صوب تقوية نظام عدم الانتشار، وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز النزع العام والكامل للأسلحة، وتوطيد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشكل هذه الاتفاقات جزءاً من سياسات ناميبيا الوطنية لمنع الانتشار النووي.

وأدمجت في نظام جمهورية ناميبيا لمراقبة الصادرات المبادئ التوجيهية لعمليات النقل النووي الواردة في قائمة المواد الحساسة وقائمة المعدات والمواد والبرامج الحاسوبية المزدوجة الاستخدام ذات الصلة بالمجال النووي والتكنولوجيا المتصلة بها. واعتمدت جمهورية ناميبيا قانون (استكشاف وتعدين) المعادن رقم ٣٣ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقانون الرقابة على الاستيراد والتصدير رقم ٣٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وهو ما ساهم في زيادة تعزيز الرقابة الحكومية على عمليات نقل المواد الاستراتيجية، بما فيها المواد النووية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، وقعت جمهورية ناميبيا اتفاق الضمانات الشاملة الذي عقدته مع الوكالة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنشأت جمهورية ناميبيا النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها وحمايتها المادية، ووضعت سياسة دورة الوقود النووي التي تم إقرارها في عام ٢٠١٤.

ووافق مجلس الوزراء في جمهورية ناميبيا على التصديق على تعديلات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وينتظر موافقة البرلمان خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.

وكانت جمهورية ناميبيا قد قررت، عند إنشائها نظامها الوطني لمراقبة الصادرات على النحو الوارد في الجزء الثالث عشر من القانون الناميبي بشأن (استكشاف وتعدين) المعادن رقم ٣٣ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أن تولي الاحترام لأحكام القسم ١ والقسم ٢ من الوثيقة INFCIRC/254 بصيغتها المعدلة والتصرف وفقا لها، فيما يتعلق بأي عملية من عمليات نقل المواد والمعدات النووية والتكنولوجيا المتصلة بها، بما في ذلك المعدات المزدوجة الاستخدام ذات الصلة بالمجال النووي والمواد والبرامج الحاسوبية والتكنولوجيا المتصلة بها.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى المنظمات الدولية في فيينا من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعميم هذه المذكّرة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة لإعلامها بها وعلى سبيل الدلالة على دعم جمهورية ناميبيا لأهداف الوكالة بشأن منع الانتشار وأنشطة الضمانات التي تضطلع بها الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب من جديد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

إلى السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

[التوقيع] [الختم]
١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦